

سياسة الاستيطان والنظام العقاري الفرنسي في الجزائر المستعمرة (1871-1914 م)

Colonization Policy and the French Land System in Occupied Algeria (1871 – 1914)

طالبة دكتوراه : طعيه حورية

الأستاذ المشرف: عبد المالك بوعريوة، جامعة أحمد دراية أدرار.

البريد الإلكتروني: Taaba.hist@yahoo.com •

تاريخ النشر: 2019/09/30

تاريخ القبول: 2019/09/15

تاريخ الإرسال: 2019/03/20

المخلص:

يتناول موضوع المقال أهم الأساليب والسياسات التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر المستعمرة من بداية قيام الجمهورية الثالثة إلى بداية الحرب العالمية الأولى، حيث اعتمدت هذه الإدارة على نظام إداري استعماري يمكن من خلاله التحكم في البلاد الجزائرية المحتلة، وكذا إصدار ترسانة من القوانين والتشريعات لتغيير الهيكل القبلي للمجتمع الجزائري من خلال إقامة الملكية الفردية محل الملكية الجماعية، لتسهيل منح الأراضي للمستوطنين الفرنسيين والأوروبيين الذين تدفقوا على البلاد من كل حذب وصوب، والذين استولوا على أخصب وأجود الأراضي في كل جهات الوطن، وأصبحوا أصحاب الحل والعقد في البلاد خاصة من الناحية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الاستيطان، الملكية، العقار، التشريعات، المستوطنون، الأراضي.

Abstract:

The article deals with the most important practices and policies implemented by the French Colonial Administration in colonial Algeria, in the period stretching from the Third Republic to the start of World War One. The Administration adopted on a colonial administrative system through which they controlled occupied Algeria. They also enacted a series of acts and laws to change the tribal structure of the Algerian community through the establishment of individual ownership instead of collective property to facilitate land granting to French and Europeans settlers. The latter flowed into the country seizing the most fertile lands and became the decision makers in colonial Algeria.

key words: Settlement, Property, Real Estate , Legislation, Settlers , Lands.

مقدمة

على الرغم من أن وثيقة الاستسلام التي أمضاها الداى حسين عشية احتلال مدينة الجزائر بتاريخ 05 جويلية 1830 م نصت على احترام مقومات الشعب الجزائري بما فيها الحريات الفردية والممتلكات الخاصة، إلا أن سلطات الاحتلال الفرنسية أقدمت منذ الأشهر الأولى على اتخاذ مجموعة من المراسيم والقوانين تتيح بموجبها الاستيلاء على الأراضي الزراعية⁽¹⁾.

(1) - نادية طرشون وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربى أثناء الاحتلال، دار هومة، الجزائر، 2007،

وما إن استقرت السلطة الفرنسية في الجزائر حتى شرعت إدارتها في تسخير عدد من كتابها وباحثيها لإجراء دراسات في مختلف القضايا المتعلقة بالشؤون الجزائرية من عادات وتقاليد وأنماط المعيشة عند السكان بمختلف مناطقهم، مع التركيز على التاريخ الإداري والاجتماعي والاقتصادي، والهدف من كل ذلك هو مد الإدارة الاستعمارية بالقوانين التي بفضلها ستحكم قبضتها على الجزائريين، وإلى جانب محاولة الفرنسيين بسط سيطرتهم بالقوة العسكرية، حاولوا إيجاد هياكل إدارية كثيرة، حتى يتسنى لهم تسيير شؤون الأهالي بواسطتها⁽¹⁾، وتساعد الضباط على حكم الأهالي وضبط سياستهم ومراقبتهم واستخلاص الضرائب منهم والاستعلاء من أحوالهم وتحركاتهم.

كما أولت الإدارة الاستعمارية أهمية كبرى للأرض مباشرة بعد مرور بضعة أشهر من دخولها مدينة الجزائر العاصمة، واتخذت منها ركيزة أساسية في منظومتها الاقتصادية، فملكية العقار هي الإطار (القانوني) الاقتصادي الوحيد الذي مكن للاستعمار الاستيطاني بمقتضاه في القرن التاسع عشر، ومن جهة أخرى لم يكن الأوروبيون الذين جاؤوا لاستيطان الجزائر يتمتعون برؤوس أموال تمكنهم من التخصص في التجارة أو الصناعة بل كانت الفلاحة هي النشاط الوحيد الذي بدا لهم ممكنا حين تحصلوا على الأراضي مجانا، وكانت الأهداف الأساسية التي تدفع الناس للهجرة هي الرغبة في تحقيق الثروة، إما عن طريق استغلال المزارع أو المضاربة العقارية.

لذا سنت الإدارة الفرنسية سلسلة من التشريعات بفضلها تمكنت من السيطرة على العقار الجزائري استيلاء أو ضما، لتمنحه بعد ذلك مجانا أو بأسعار رمزية للمستوطنين القادمين إلى الجزائر من شتى البلدان، أو إلحاقه بالدومين الفرنسي، ومن هنا نطرح التساؤل التالي: كيف كانت جهود الإدارة الاستعمارية

(1) - الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر، الخلفيات والأبعاد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، (د.س)، ص ص 210 - 213.

الفرنسية للتمكين للاحتلال الاستيطاني في الجزائر المستعمرة من قيام الجمهورية الثالثة حتى اندلاع المواجهة العسكرية الأوروبية الأولى؟

وشمل الموضوع العناصر الآتية:

أولاً: السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر المستعمرة

ثانياً: الإدارة الاستعمارية والاستيطان 1830-1871 م

ثالثاً: السياسة الاستيطانية والعقارية في الجزائر المستعمرة في عهد

الجمهورية الفرنسية الثالثة 1871-1914 م

01: الاستيطان الفرنسي في الجزائر

02- السياسة العقارية الفرنسية 1830-1897 م.

أما الهدف من هذه الدراسة فتمثل في إبراز السياسة الفرنسية الاستعمارية فيما يخص السيطرة على العقار الجزائري من خلال سن مجموعة من التشريعات مكنت الفرنسيين من الاستحواذ على العقار الجزائري ومنحه للأوروبيين، وما كان لهذه السياسة من تداعيات على للجزائريين.

أولاً: السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر المستعمرة

وتعد السياسة الإدارية من مميزات الظاهرة الاستعمارية الاستيطانية في الجزائر، إذ تعددت هذه السياسة بين مدنية وعسكرية ومزدوجة، واتسمت بصور قوانين كثيرة عرفت خلالها السلطة الفرنسية التردد حيناً والتناقض أحياناً⁽¹⁾.

كانت الجزائر مقسمة على المنوال الفرنسي إلى مقاطعات ومحافظات

وبلديات، لكن هناك اختلافات هامة مع النظام الفرنسي فالبلديات على نوعين:

- بلديات ذات صلاحيات كاملة وهي التي يسكنها الأوروبيون أساساً.

(1) - أحمد عميراي، "السياسة الإدارية الفرنسية في الشرق الجزائري من خلال مشروع لويس بلانكي" المصاير، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ع 06، الجزائر، 2002، ص 81.

- بلديات مختلطة وأغلبية سكانها من الجزائريين ويديرها موظف فرنسي يساعده قائد.

- مناطق الجنوب وتخضع للإدارة العسكرية ⁽¹⁾.

أما مقر الحاكم العام فيقع في الجزائر العاصمة، الذي يقدم تقاريره مباشرة إلى الملك عن الوضع السياسي والإداري للبلاد، ويعتبر الحاكم الأول في البلاد، واللواء ورئيس هيئة الأركان العامة يحلان محله في حالة الغياب فقط ⁽²⁾، أما نائب الحاكم العام فهو مكلف بإدارة الشؤون العربية والسلطات المدنية المفوضة إليه من قبل الحاكم العام، والأمين العام للحكومة فهو مسؤول ذا سلطة تحت سلطة الحاكم العام للقضايا المدنية ويساعد الحاكم العام مجلسا من الحكومة وإدارة للشؤون المدنية، ويتألف المجلس الأعلى من رؤساء مختلف الخدمات والمندوبين من المجالس العامة المحلية، ويطلب منه إبداء رأيه حول أسئلة الإدارة العليا التي يتم تقديمها له ⁽³⁾.

كما عمدت السلطات الفرنسية في باريس يوم 09 ديسمبر 1848 م إلى تطبيق نفس النظام السياسي والإداري الساري المفعول بفرنسا، وهذا تلبية لرغبة المعمرين الأوروبيين بالجزائر، وضمن هذا الإجراء تقرر إلغاء نظام المقاطعات الإدارية، وتعويضه بنظام العمالات، وخلق منصب عامل العمالة والشيء الملاحظ على هذا النظام أنه لم يطبق بالكيفية التي تم تطبيقها في فرنسا، حيث أن عامل العمالة يخضع لسلطة وزير الحربية وليس لوزير الداخلية، وبالنسبة للتنظيم الإداري في كل عمالة في أرض الجزائر المستعمرة، فيوجد بكل عمالة مجلس يتكون من رئيس العمالة وثلاثة أعضاء يشاركونه في تنظيم ودراسة

(1)- محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصالح المثلولي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص88.

(2)- Octave Teissier, Algérie, librairie de l.hachette et ^{co} boulevard saint-germain, 77, paris, 1865, p25.

(3)- Octave Teissier, op.cit, p25.

القرارات، بالإضافة إلى هذا يوجد مجلس آخر منتخب هو المجلس العام، ويعد بمثابة برلمان منصب للمعمرين على مستوى كل عمالة (1).

وصدر قرار في أول شهر فيفري 1844 م تضمن إنشاء المكاتب العربية لتكون واسطة بين الفرنسيين وزعماء الأهالي ويرأسها الضباط الفرنسيون لمساعدتهم، والمترجمون الذين يحسنون اللغة العربية (2).

كما قسمت الجزائر المستعمرة إداريا إلى ثلاث عمالات وهي: الجزائر العاصمة، ووهران في الغرب وقسنطينة في الشرق، وكل عمالة تحتوي على منطقة مدنية وإقليم عسكري، وتوجد إدارة عامة للأراضي المدنية والأراضي العسكرية في كل عمالة، وبعدها إلى القيادة العامة في كل عمالة أخذ لقب القيادة العامة، وللعمالة مجلس عام ويتألف أعضاؤه المختارة من الأوروبيين والسكان الأصليين ويعقد جلسته في كل سنة، أما المنطقة المدنية لكل عمالة تتشكل من دائرة يديرها محافظ تحت سلطة القيادة العامة والمقسمة إلى مناطق وأحياء وبلديات، والأراضي العسكرية تدار مباشرة من قبل القائد العام للعمالة وتنقسم إلى دوائر انتخابية وتقسيمات فرعية التي تنقسم بدورها إلى دوائر (3).

وإثر سقوط حكم نابليون الثالث في 04 سبتمبر 1870 م، انتقلت السلطة من أيدي الجيش إلى أيدي المدنيين، وقامت الجمهورية الثالثة وقد أتاح هذا الحادث للمستوطنين الأوروبيين الحاقدين على النظام العسكري الإمبراطوري فرصة نادرة لغرض سيطرتهم الكاملة على الجزائر فأنشأوا لجنة الإنقاذ الوطني في 05 سبتمبر 1870 م لدعم الجمهورية وباشروا في تطهير الإدارة من العناصر المعتدلة في نظرهم، وقد أصدرت الجمهورية الفرنسية الثالثة سلسلة من القوانين

(1) - بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19 م، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، (د.س)، ص 180.

(2) - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 11.

(3) - Octave Teissier, op.cit, p26.

الإدارية، قصدت بها إرهاب الشعب وإحكام سيطرتها على الجزائر وإدماجها في فرنسا⁽¹⁾.

كما صدر مرسوم إلحاق الجزائر إداريا بفرنسا سنة 1881 م، وهو المرسوم الذي ظل معمولاً به حتى سنة 1896 م، وبمقتضاه أصبحت كل إدارة في الجزائر تابعة للوزارة المختصة بباريس، وكانت جميع الإدارات في يد الحاكم العام قبل سنة 1881 م، وبعد صدور هذا المرسوم كف الحاكم العام عن الجمع بين السلطتين المدنية والعسكرية باستثناء مناطق الجنوب الصحراوية، والتي ظلت خاضعة للنظام العسكري، ولإعطاء الإدارة الفرنسية في الجزائر نوعاً من الاستقلال الذاتي شملت الإجراءات التالية:

1- مرسوم سنة 1896 الخاص بإعادة الإدارات المختلفة إلى سلطة الحاكم العام وقد استثنى منها:

الخزينة والجمارك باعتبارها شؤون مشتركة مع فرنسا، والشؤون الدينية بالنسبة للأوروبيين فقط، وذلك ضماناً لفصل السلطة القضائية عن الإدارة من جهة وانفصال الكنيسة عن الدولة من جهة أخرى.

2- إنشاء مجلس الوفود المالية سنة 1898 م وهو يمثل أصحاب المصالح الاقتصادية.

3- في ديسمبر 1900 م المرسوم الخاص بفصل ميزانية الجزائر عن الميزانية العامة، وبمقتضاه تخصص الإيرادات المحلية لنفقات الجزائر المستعمرة⁽²⁾.

وهكذا ارتفع عدد البلديات المدنية من 126 بلدية سنة 1873 م إلى 249 بلدية سنة 1891 م، وتمخض عن تولي المستوطنين الزيادة في الضرائب

(1)- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830-1989، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص ص 226-231.

(2)- صلاح عقاد، الجزائر المعاصرة، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1964، ص ص 17، 18.

العربية التي تعد مصدر التمويل للبلديات، وقد ارتفعت بنسبة 17 مرة عما كانت عليه في عهد المكاتب العربية⁽¹⁾.

ثانيا: الإدارة الاستعمارية والاستيطان 1830-1871 م

انتهجت إدارة الاحتلال الفرنسي سياسة قائمة على تشجيع هجرة الأوروبيين إلى الجزائر المستعمرة من خلال توجيه النداءات إليهم وترغيبهم في التوجه إلى الجزائر بدل التوجه إلى أمريكا، فأخذت أفواج المهاجرين تتوالى على الجزائر من فرنسيين وإسبان وإيطاليين وألمان وسويسريين ومالطيين، وكان عدد الفرنسيين يقل أحيانا أو يتساوى مع عدد الأوروبيين الآخرين ولما ارتفع عليه⁽²⁾، وفي تقرير للماريشال "ديك ديزلي" (Ducd'isly) جاء فيه: "إن غزو الجزائر قد انتهى، وكل ما تبقى لنا هو إيجاد أفضل عملية استعمارية باستخدام العنصر الأوروبي"⁽³⁾، فكانت الممارسة الاستيطانية في الجزائر تقوم على الشعار "ليكن الاحتلال فرنسيا ولكن الاستيطان يجب أن يكون أوروبيا"⁽⁴⁾.

والجدول التالي يوضح تطور عدد المعمارين الوافدين إلى الجزائر⁽⁵⁾:

(1) - عبد الله مقلاتي، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية 1830-1962، وزارة الثقافة، الجزائر، (دس)، ص157.

(2) - عثمان زغب، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ إشراف: صالح لميش، جامعة باتنة، الجزائر، 2014-2015، ص412.

3- Un officier de l'armée d'Afrique, colonisation de l'Algérie, al librairie, sociétaire, rue de Beaune, 2, et quai voltaire, 25, près le pont, roy. l. Paris, 1847, p10.

(4) - حميدة عميراي، "من سياسة الاستعمار في الجزائر بداية الاحتلال الفرنسي"، الذاكرة، ع 07 الجزائر، 2001، ص101.

(5) - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط2، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان، 2005، ص371.

السنوات	عدد المستوطنين
1856	180.300
1876	344.700
1896	578.500
1906	680.300
1926	833.400

انطلاقاً من الجدول يلاحظ التزايد المطرد للمعمرين نظراً لسياسة التشجيع التي اعتمدتها الإدارة الفرنسية، يضاف إلى ذلك قدوم أغلبية سكان الألزاس واللورين بعد هزيمة فرنسا سنة 1871 م.

ويقول الماريشال "بيجو": "الاستعمار العسكري أولاً ثم سأسمح لنفسى أن أكون أكثر صرامة في أفكارى وسأختار نظام الاستعمار الذي يوفق بين واجبنا ومصلحتنا لتلبية جميع شروط الاقتصاد....، وسيقدم لنا الرجال الجادون القادرون على المشاريع الجادة للتعاون في العمل مساعدتهم وتشجيعهم....، خصوصاً أولئك الذين سيجعلون من هذا البلد الجميل إيرلندا الجديدة، وتحويل هذه الأرض الجميلة إلى معسكر واسع، حيث التنظيم العسكري والانضباط....، وسيعملون في هذه الأرض الغنية والخصبة"⁽¹⁾.

ولهذا رغبت فرنسا سكان أوروبا في الذهاب إلى الجزائر وعرضت عليهم الهجرة إليها، وشجعت على الخصوص هجرة الأوروبيين ذوي الأصول اللاتينية كالإيطاليين والإسبان والمالطيين، وقد وعدتهم بمستقبل زاهر في مجال التجارة والزراعة وغيرهما⁽²⁾.

(1) – Un officier de l'armée Afrique, op.cit, p11.

(2) – الغالي غربي، المرجع السابق، ص189.

وكان الجنرال "بليسي"⁽¹⁾ مصرا على مواصلة المشروع الذي كان قد شرع فيه "بيجو" و"راندون"⁽²⁾، خاصة فيما يتعلق بمضاعفة الهجرة⁽³⁾.

إن نسبة ارتفاع أعداد المعمرين الوافدين من فرنسا وأنحاء أوروبا لم تكن بالشكل الذي كانت تحبذه وتتمناه إدارة الاحتلال الفرنسي، ففي نظرها بقي العدد ضعيفا سواء بالنسبة للأوروبيين أو الفرنسيين، لأنها كانت تطمح في تغليب العنصر الغربي (الفرنسي والأوروبي) على العنصر العربي صاحب الأرض، وتكريس مفهوم الجزائر الفرنسية بشريا إلى جانب العامل العسكري اعتمادا على توفير الأرض⁽⁴⁾.

فالمستوطنون يشكلون القوة الاقتصادية والبشرية في سياسة الاستيطان وهي هدف استراتيجي بالنسبة لسياسة فرنسا ويمكن حصر أهداف السياسة الاستيطانية في النقاط التالية:

- تأمين النهب الاستعماري، وتدعيم التواجد العسكري.

(1)- ولد "أمايل جان جاك دوق دو مالاكوف" يوم 06 نوفمبر 1794 م بماروم، التحق سنة 1814 م بمؤسسة عسكرية لأبناء العسكريين، أرسل بعد شهرين إلى مدرسة "سان سير"، نال رتبة ملازم سنة 1820م، كانت خدماته ظاهرة في الحملة الفرنسية على الجزائر، عاد إلى الجزائر برتبة عقيد ومكث بها مدة 16 سنة جرح مرتين 1840 و1842، شارك في كل الحملات على الجزائريين، قضى سنة 1845 م على قبيلة أولاد رياح، خدم المصالح الاستعمارية الفرنسية بالجزائر عسكريا ومدنيا واحتلال الأرض بالسلاح والمحراث، واهتم بالتجارة والصناعة، شجع المعمرين للاستيطان بالجزائر، في 1860 عين حاكما على الجزائر إلى أن مات في 22 ماي 1864 م. ينظر: حرشوش كريمة، جرائم الجنرالات الفرنسيين ضد مقاومة الأمير عبد القادر في الجزائر من خلال أدبياتهم، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر إشراف: منور صم، جامعة وهران، الجزائر، (د.س)، صص 184، 185.

(2)- "راندون جاك لويس" (Randon Jacques Louis) ولد في 25 مارس 1795 م، عسكري وسياسي فرنسي تقلد عدة مناصب منها وزير، سيناتور وحاكم عام للجزائر 1852-1858 م، تميزت إدارته بالحملات العسكرية الشرسة ضد المقاومة الجزائرية خاصة ضد سكان البابور وبلاد القبائل وميزاب وتقرت وسوف، مات في جنيف في 16 جانفي 1871 م. ينظر:

- Narcisse Faucon, le livre d'or de l'Algérie, challamel et cie éditeurs, Paris, 1889, pp460- 462.

(3)- الغالي غربي، المرجع السابق، ص189.

(4)- بوعزة بوضرساينة، المرجع السابق، ص196.

-خدمة الاقتصاد الفرنسي، وتزويد الإدارة الفرنسية بمختلف الموظفين والإطارات والكفاءات الفنية في جميع المجالات واستغلال إمكانيات وثروات البلاد المستعمرة. -اجتثاث السكان الأصليين من أراضيهم والاستيلاء عليها لتجعل من إلحاق الجزائر إدماجا شرعيا بنزع الأراضي وإخضاع سكانها لقوانين تجعل منهم أقلية يعمرها الأوروبيون⁽¹⁾.

لقد أوجدت فرنسا مستوطنون أوروبيون في الجزائر المستعمرة، لهم مصالحهم الخاصة رغم ارتباطهم بفرنسا فكان من الطبيعي أن يسعوا لصيانة هذه المصالح، فكانوا يريدون نظاما يهيمنون عليه وفرنسا تريد نظاما يخدم مصالحها فأدركت أهمية تواجدهم وادعت وجود فائض من الأراضي الزراعية يمكن توزيعه على المهاجرين الأوروبيين⁽²⁾.

لذلك سعت الإدارة الاستعمارية إلى إضعاف الجزائريين من خلال مضاعفة تعداد الأجانب باستمرار بفضل مساندة الجيش الفرنسي، الذي كان يقدم الدعم والمساندة لهؤلاء المعمرين من خلال حراستهم أو التعطية عن تجاوزاتهم في حق الأهالي المسلمين، فقد وجد الأوروبيون التسهيلات للإقامة وبناء حياة جديدة في الجزائر، حيث وجدوا الأرض والأمن والمعدات، وكانت السلطة الفرنسية توفر لهم كل أسباب العمل بأسلوب مغر، فمثلا كان المهاجر لا يدفع الضرائب لمدة ثلاث سنوات ولا يرد سلفة نقدية، ويجد الطرق ممهدة له إضافة إلى الحماية من الاعتداءات (ما يحدث خلال الانتفاضات)، ويعطى الحيوانات للانطلاق في مهمته الفلاحية، وكانت السلطة الفرنسية تقوم بنفسها بتجفيف المستنقعات ومد الطرق وتوفير الأرض لهم⁽³⁾.

(1)- فاطمة الزهراء أفول وسارة بن محمود، سياسة الاستيطان الفرنسي في الوسط الجزائري ما بين 1830-1914، مذكرة ماستر، إشراف: عبد القادر فكائر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2014-2015، ص15.

(2)- صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية قسنطينة، الجزائر، 1999، ص ص 11-27.

(3)- عثمان زقبي، المرجع السابق، ص 412.

ثالثا: السياسة الاستيطانية والعقارية في الجزائر المستعمرة في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة 1871-1914 م

شهد الاستعمار الفرنسي فترة ذهبية امتدت من قيام الجمهورية الثالثة 1871 م إلى نشوب الحرب العالمية الأولى 1914 م، بعد القضاء على ثورة المقراني سنة 1871 م فخيم على البلاد شبه هدوء تام لمدة زمنية قصيرة، لتستمر بعد ذلك بفترة وجيزة المقاومات الشعبية مثل مقاومة التوارق في الصحراء بداية من سنة 1880 م، تركز فيها النشاط الاستعماري على توطين الأوروبيين والفرنسيين الذين غادروا منطقة "الألزاس واللورين" بعد الحرب الفرنسية- البروسية.

01: الاستيطان الفرنسي في الجزائر

اندفعت الجمهورية الثالثة في عملية استعمار جديدة وازداد عدد المعمرين فانتقل من 248 ألف سنة 1871 م إلى 376 ألف نسمة سنة 1881 م، وإلى جانب المعمرين والتجار من أصل فرنسي، كانت الهجرات تتدفق إلى الجزائر المستعمرة من الأقطار المجاورة لفرنسا مثل: إيطاليا وإسبانيا، مستفيدين من قانون الجنسية الفرنسية⁽¹⁾.

إذا تم الإعلان عن قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة في الرابع من شهر سبتمبر 1870 م، بحماس كبير من أوروبيي الجزائر كرد فعل على السياسة الإمبراطورية، وتخلصهم من السلطة العسكرية ونفوذ العسكريين الذين كانوا أكبر عقبة أمام أهدافهم، فالجزائر المستعمرة الجمهورية أولى لها أن تمارس الاستعمار الاستيطاني المباشر من خلال الزيادة في اغتصاب الأراضي وطرد الجزائريين إلى الأراضي القاحلة غير الصالحة للزراعة مع تشجيع الهجرة الفرنسية خاصة هجرة أهالي مقاطعتي الألزاس واللورين⁽²⁾.

(1)- عبد الله شريط، محمد مبارك الميلي، مختصر تاريخ الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985، ص 272، 273.

(2)- فاطمة الزهراء أفول وسارة بن محمود، المرجع السابق، ص45.

وفي تقرير للسيد "م. غينيمر" (M.guynémer) عن مهاجري الألزاس واللورين يقول: "سيدي الرئيس تمكنا من تقييم 2.500 مهاجرا من الألزاسيين واللورينيين إلى الجزائر منذ الحرب إلى نهاية 1872م و449 عائلة تتكون من 2.086 شخصا، تم تثبيتهم في قرى مختلفة حصلت على منح أراضي، وتناثرت أعداد كثيرة من المهاجرين في جميع نقاط المستعمرة، وقد استقر عدد قليل منهم في المدن ومنها مدينة سكيكدة (Philippe ville)، وتم توزيع الإعانات عليهم لتصل إلى 1000 فرنكا فرنسيا من جمعية "دوسون فيل" (D'hausson ville)، ومن بين 449 عائلة كان هناك 32 عائلة قادرة على تبرير امتلاك رأس المال قدره 5000 فرنكا فرنسيا وتتلقى تنازلات، وكانت حركة المهاجرين تميل إلى الزيادة، وهناك مهاجرون جدد باستمرار⁽¹⁾.

رفع ذلك من معنويات المستوطنين، وازدادت قوتهم إثر إنهاء النفوذ العسكري وتقديم معونات مالية وعقارية، وجاءت التشريعات الجديدة تدعم موقفهم ففي 21 جويلية 1871 م صدر مرسوم يخول حق المعمرين الفرنسيين من "الألزاس واللورين" بامتلاك 100 ألف هكتارا، كما اقترحت لجنة برلمانية مصادرة 340 ألف هكتارا من أراضي الجزائريين لتسكين الوافدين الجدد، وتبعه مرسوم آخر في 04 سبتمبر 1871 م الذي يعفي المستوطنين من الضرائب عند استئجار مساحات تصل إلى 100 ألف هكتارا، وأيضا القوانين والمراسيم الخاصة بإقامة القرى الاستيطانية والملكيات الصغيرة لا تتعدى مساحتها 40 هكتارا وقانون الإلحاق والتبعية الذي يضمن توطين الأوروبيين الجدد في الجزائر⁽²⁾.

(1) – M.Guynémer, *situation des alsaciens, lorrains en Algérie*, imprimerie générale des chememins de fer a chaix et gie, rue regère, 20, près du boulevard montmartre, Paris, 1873, p p73, 74.

(2) – الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص204، 205.

ويواصل السيد (Guynémer) تقريره قائلاً: "هبطت الأسر الأولى إلى الجزائر المستعمرة بداية من شهر ديسمبر 1871 م وتم استقبالهم في الجزائر العاصمة وسكيدة وقسنطينة ومنهم من وصل متأخراً إلى وهران، ومعظم هؤلاء المهاجرين ليسوا بزارعين فهم عادة عمال مدن أو سكان محليين في المناطق الغابية الذين لم يدفعوا المحراث قط، وكان علينا أن نعطيهم ليس الأدوات فحسب بل معلمين أوروبيين ومن السكان الأصليين لتعليمهم كيفية استخدامها..."⁽¹⁾.

انتهجت الجمهورية الثالثة، سياسة في ميدان الاستيطان تختلف تماماً في النوعية والهدف عن سياسة الإمبراطورية الثانية التي اعتمدت على الاستيطان الرأسمالي قصد الحصول على الأموال والتخلص من التكاليف، فإن الجمهورية قد لبّت مطالب المستوطنين في جلب عدد ممكن من الأوروبيين لمواجهة الجزائريين بشريا، فشجعت سياسة الإسكان والملكية الصغيرة وتقديم لهم الأرض مجاناً⁽²⁾ حيث يقول (Guynémer): "لقد تم وضع جميع العائلات في حيازة أراضيهم وتختلف قدرة القطع الأرضية باختلاف المقاطعات ووفقاً لطبيعة التربة، فبعضها يصل إلى 40 و 50 هكتاراً بمتوسط 25 إلى 30 هكتاراً، والحكومة تمنح الأراضي للعائلات فقط، أما الفرادى فلم يتلقوا القطع الأرضية إلا بإجراء بعض الاستثناءات...، لكن الأراضي لم تنقص وستقدم الحكومة تنازلات، ليس فقط لمهاجري "الألزاس واللورين" بل حتى للعائلات الفرنسية التي ترغب في الإقامة في أراضيها وزراعتها، تأتي هذه الأراضي من ثلاثة مصادر وهي: أراضي الدولة أو الاستحواذ أو عن طريق التبادل أو الشراء... فالدولة 200.000 هكتاراً جاهزة للتوزيع على المستوطنين الذين يريدون الاستقرار في أراضيهم، ومنهم أعداد كبيرة تقع في الأراضي العسكرية في عمالة قسنطينة"⁽³⁾.

(1)– Guynémer, op.cit, p75.

(2)– صالح عباد، المرجع السابق، ص104.

(3)– Guynémer, op.cit, pp76, 77.

ويقول أيضا: "كان علينا المضي قدما من خلال المعاملات مع القبائل للأراضي الجماعية (العرش)⁽¹⁾، ومع السكان الأصليين في الأراضي المملوكة للأفراد (الملك)⁽²⁾، وليس فقط عائلات الأتلاس واللوريين الذين لديهم أراضي، بل تلقى جميع المهاجرين منح الأراضي، وتم تسليمهم زوج من الثيران لكل منهم وكذا الأعلاف والمحراث والبذور (من 500 إلى 800 كلغ) والأدوات والأشياء من جميع الأنواع كالمجارف والمعاول والمواقد وبذور الحقائق... الخ، كما تلقى جميع المستوطنين الملابس العسكرية والحصص الغذائية..."⁽³⁾.

فلا يمكن تبرير المصادرات التي تمت في هذه الفترة وإلى سنة 1924 م سوى بالنهم الكبير الذي استولى عليه المستوطنين باستيلائهم على أراضي الجزائريين، وبالرغم من القرى التي سبق إنشاؤها فقد بقي في مخرات أملاك الدولة مساحات معتبرة، سمح بإنشاء مراكز هامة أخرى، مع توفر آلاف الهكتارات التي تم الحصول عليها بأشكال مختلفة من حجز ومصادرة جماعية إثر الانتفاضات الشعبية أو بواسطة المبادلات في مختلف المناطق، فقد اعتبرت بعض المساحات غير كافية أو واقعة في أماكن غير ملائمة، مما يستلزم مبادلتها بأراضي تليق للاستيطان، ولا يمكن أن يصدر هذا التبرير سوى من المستوطنين...⁽⁴⁾.

(1) - وهي الأراضي التي تستعمل جماعيا من قبل سكان عرش معين في جهة معينة من الوطن أو سكان قرية أو قبيلة معينة. ينظر عبد الحفيظ بن عبيدة، إثبات الملكية العقارية والحقوق العينية العقارية في التشريع الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2004، ص209.

(2) - سميت أراضي ملك بهذه التسمية لذات طبيعة حق الملكية والتي تعتبر محل ذلك، الملك هو الملكية العادية للقانون العام يخول لصاحبها حق الإنتفاع والتصرف بالشئ بصفة مطلقة، وتعني أيضا هذه كل مال حر قابل للتحويل بإرادة مالكه. ينظر: عمار علوي، الملكية والنظام العقاري في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2004، ص28.

(3) - Guynémer, op.cit, p81.

(4) - عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي 1837-1939، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، ج01، 2005، ص331.

02- السياسة العقارية الفرنسية 1830-1897 م

في إطار السياسة العقارية المخططة للاستيلاء على أراضي الجزائريين عمل الاحتلال الفرنسي على توفير الأراضي للمعمرين، فكان لزاما على الإدارة الفرنسية إصدار قوانين ومراسيم تسهل عملية الاستيلاء على العقارات الجزائرية ومن أهم العقوبات التي وقفت كحجرة عثرة بالنسبة للمشرع الفرنسي هو التنظيم المحكم الذي كان ينظم أراضي العرش، التي تشكل مادة عقارية غير قابلة للتصرف فيها، كونها لا تباع ولا تشتري، خاصة وأنها تترع على مساحات شاسعة تقدر حوالي 500.000 هكتارا موزعة على رؤساء القبائل في كل العمالات، وأمام عجز المشرع الفرنسي على خرق نظام أراضي العرش لجأ إلى محاولة إيجاد نظام قانوني يمكن من خلاله الاستحواذ عليها، وهو تخصيص هذه الملكية كمرحلة أولى تم تملك هذه الأراضي للمتفعين بها كخطوة ثانية، وهذا من أجل فسح المجال لشرائها من رؤساء القبائل والعروش، وبالتالي كان لزاما على المشرع التدخل لتحويل حق الانتفاع بأراضي العرش إلى حق ملكية⁽¹⁾.

بالنسبة للعشائر المنتصبة على أراضيها فيجب أن تعطى لها عقود الملكية ومساعدتهم لدفعهم إلى البناء، أما بالنسبة للأهالي الذين سلبت منهم أراضيهم فإن "بيجو" لرغبته الشديدة في الاستعمار وتثبيت الجزائريين ذهب إلى حد تثبيتهم على أراضي الدولة نفسها، وفي حالة عدم كفايتها على أراضي الملاك الكبار من الأوروبيين، أما الأهالي فينبغي -من نظر "بيجو"- توزيع الأراضي على العائلات مع عقودها في انتظار العقود النهائية عندما تبني بمساعدتهم المساكن، فسياسة التضييق على الأهالي من مشروع "بيجو" الاستعماري، سوف تتحكم في السياسة العقارية للاستعمار سواء في عهد الجمهورية الثانية أو

(1) - عبد الحفيظ بن عبيدة، المرجع السابق، ص 189، 190.

الإمبراطورية الثانية حتى سنة 1860 م ثم تطرح سياسة مشاركة الأهالي في الاستعمار وهو ما يطلق عليه بالمملكة العربية⁽¹⁾.

يقول السيد (M.E.de B) في كتابه: توطيد القوة الفرنسية في الجزائر.

«de la consolidation de la puissance française en Algérie»

"ستكون الأعمال الأولى في بداية الاستعمار العسكري هي بناء المساكن للمهاجرين والبستنة وإضافة مزارع الزيتون وأشجار التوت والفاكهة، بالإضافة إلى الدواجن وحياسة الصوف، خاصة إذا كانت البيئة المحيطة توفر المراعي وسيتعين على الحكومة أن تحكم بموجب التشريع على أن أي مالك للأرض في حدود أقاليمنا يتعين على السلطة الإعلان عن ممتلكاته ورقم الهكتارات تحت وطأة المصادرة، وأن أي أرض يملكها الفرد يخضع إلى الدفع لكل هكتار بمساهمة الأرض التي يحددها القانون، وأن السلطة تسلم هذه المساحة من الأرض للزراعة كتشجيع منها، لكن هذا الامتياز لا يمكن منحه للأراضي البور، وأيضا أراضي القبائل العربية التي تم طردهم منها، فقد أعلنت الحكومة الفرنسية أنها المالك لها بحق الغزو، وأنها ستقوم بتعيين الأراضي الصالحة لأشغال الغابات، ويحظر أي حق للرعي فيها"⁽²⁾.

أما مراسيم 1844 م و 1846 م فقد أثارت قلق السكان سواء بالنسبة للقبائل التي لم تكن تملك عقد ملكية وكل القبائل التي كانت تترك قطعاً من أراضيها للراحة لمدة معينة، أو بالنسبة للقبائل التي تركز أراضيها بالخصوص لتربية المواشي طالما أن أراضي الرعي أصبحت لمراسيم أنفة الذكر من أراضي الدولة، كما سيطرت فكرة الاستيطان والدمج على سياسة المشرع "بيجو" بعد تقلده

(1) - أحمد سيساوي، البعد البايليكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث 1838-1871، أطروحة دكتوراه علوم، إشراف: كمال فيلاللي، جامعة قسنطينة، الجزائر 2013-2014، ص218.

(2) - M.E.de B, de la consolidation de la puissance française en Algérie, chamerot libraire, quai des augustins, 33, Paris, janvier 1841, pp24- 40.

السلطة إلا أن العائق الذي وقف في وجه تطبيق هذه الفكرة هي الملكية الجماعية للقبيلة، وللوصول إلى هدفه الأساسي في تطبيق سياسة الدمج ثم الاستيطان هو الإضعاف التدريجي لسلطة رؤساء الأهالي، والتسريع في تفكيك القبيلة وتشكيل المكاتب العربية للإشراف على العملية ومتابعتها، والتركيز على أرض القبيلة للتحكم فيها، وصولاً إلى الهدف النهائي لتأسيس الملكية العقارية الغربية الأوروبية، وفتح المجال أمام الأوروبيين لتغلغل داخلها⁽¹⁾.

يقول "ألبيير غلوريو" (Albert Glorieux): "إن الاستعمار لا يمكن أن ينتشر في الجزائر إلا على حساب السكان الأصليين، وأن الاستيلاء على الأراضي للأوروبيين المملوكة بشكل فردي أو جماعي من قِبل الأهالي فإن الزيادة في الممتلكات الفرنسية واجب لفرنسا لأنها الوصي الطبيعي لرعاياها الجزائريين⁽²⁾" لذا صدرت العديد من القوانين تصب في هذا المنحى.

قانون 16 جوان 1851 م: أكد هذا القانون في مادته العاشرة أن: "الملكية حق مضمون للجميع دون تمييز بين الملاك الأهالي والملاك الفرنسيين أو غيرهم" لكن الواقع أثبت غير ذلك فبصدور هذا القانون أصبح الجزائريون لا يتحملون العيش داخل الأرياف المحاذية للمساحات الغابية بسبب الاتهامات المتتالية للإدارة الاستعمارية لهم بارتكاب المخالفات، وبمقضى هذا القانون الذي ضم الأراضي الغابية إلى أملاك الدولة فإن 200 ألف هكتاراً من الأراضي الغابية و60 ألف هكتاراً من أراضي القبائل أعلنت تابعة للدولة الفرنسية⁽³⁾.

وجاء هذا القانون بالنقاط التالية: - إقرار مبدأ حرمة الملكية دون استثناء بين الجزائريين والفرنسيين.

(1) - أحمد سيساوي، المرجع السابق، ص159.

(2) - Albert Glorieux, la colonisation française, avec les indigènes algériens, rimenie, orientale Fontana et G°, rue d'Orléans, 29, Alger, 1900, p07.

(3) - عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ج 01، ص329.

- تكريس المبدأ المنصوص عليه في المادة (544) من القانون المدني الفرنسي الذي ينص: "على أن كل شخص له الحق في التمتع والتصرف في ملكيته بشكل مطلق"، ضمن إطار القانون مع استثناء أراضي القبيلة من البيع أي شخص أجنبي، وللدولة الحق في شراء عقارات القبائل لفائدة المصلحة العامة وحق التصرف في أملاك الأوقاف في حالة بيع أحد الملاك لحقه في العقار على الشيوخ بينه وبين الأهالي، ولا يمكن ممارسة حق الشفعة.

- خضوع المعاملات العقارية بين المعمرين والأهالي للقانون المدني، وتبقى الشريعة الإسلامية تحكم المعاملات العقارية بين الأهالي (1).

- قرار مجلس الشيوخ 22 أبريل 1863 م (سيناتوس كونسيلت):

هو أهم وثيقة لتاريخ الريف الجزائري، وهي إعلان ملكية الأقاليم للقبائل الجزائرية والتي لها الحق الانتفاع بشكل دائم وتقليدي مهما كان سند الملكية، ومن نتائجه محاولات بيع الأملاك العمومية وإنشاء محيطات الاستعمار أو مراكز التعمير (2).

ويعتبر هذا القرار المشيخي منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية بالجزائر، لما نتجت عنه من آثار بليغة الخطورة على مستقبل البنية الاقتصادية والاجتماعية للإنسان الجزائري، وأن مرامي الإمبراطور "نابليون الثالث" آنذاك كانت تهدف من خلال هذا القرار إلى تحقيق ثلاث غايات:

الغاية الأولى: طمأننة الجزائريين الذين شعروا بالخطر يهددهم من جراء عمليات اغتصاب الأراضي وتجميع سكان الأرياف في مساحات معينة.
الغاية الثانية: الاعتراف بحق الملكية للجزائريين وإمكانية إحداث ملكية فردية للعرب تدريجيا -أي الجزائريين-.

(1) - سعاد تيريس، "قراءة في أهم التشريعات العقارية الاستعمارية الفرنسية خلال القرن التاسع عشر في الجزائر"، المجلة المغربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع 02، جامعة سيدي بلعباس، مكتبة الرشاد، الجزائر، 2010، ص141.

(2) - سعاد تيريس، المرجع السابق، ص141.

الغاية الثالثة: أن المادة 06 من القرار المشيخي 22 أبريل 1863 قد رفعت الحظر الذي كان مضروبا على الصفقات العقارية بين الجزائريين والأوروبيين بمقتضى المادة 14 من قانون 16 جوان 1851⁽¹⁾.

وقد اعتبر قرار "سيناتوس كونسلت" أنه ارتبط بعدة عمليات مست الفلاح الجزائري وملكيته العقارية وألزمته بإجراءات عديدة، وكان تشريعا يخضع لطموحات أصحاب رؤوس الأموال الضخمة بدفع العقار الجزائري نحو السوق العقارية، لتتم عمليات التبادل بعد أن ينفذ إليها الأوروبيون، ولن يتم ذلك إلا بإدخال نظام الملكية الفردية عليها⁽²⁾.

- قانون 26 جويلية 1873 م (قانون فارني): بناء على تقرير تقدم به فارني (Warnier)⁽³⁾ ممثل الجزائر في الجمعية العامة تم التصويت على قانون 26 جويلية 1873 م المتضمن الترتيبات القاضية بتحديد الملكيات الجماعية، وأفراد العشيرة وإنشاء الملكية الفردية، ويهدف هذا إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش، بحيث لم يعد هناك ملاك للأراضي تحت صفة أو سند ملكية العرش أو الملك، وإنما ملاك عقاريون لا غير، ويعتبر هذا القانون مكملا لإجراءات، التي جاء بها القرار المشيخي (22 أبريل 1863) بإقرار الملكية الفردية للجزائريين، وعن طريق هذا القانون سيقع الفلاحون الجزائريون مجددا

(1) - عدة بن داهة، المرجع السابق، ص ص336-339.

(2) - محمد بليل، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881-1914، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، (د س)، ص ص126، 127.

(3) - هو "أوغست إبارواني" (Auguste- Hubert Warnier) ولد بـ: "روكروا" (Rocroi) في 08 جانفي 1810 م درس الطب واشغل طبيبا 1866م، أصبح ناطقا غير رسمي باسم المستوطنين، وبعد سقوط الامبراطورية الثانية عين واليا على الجزائر في 05 ديسمبر 1870 م، انتخب في جويلية 1871م نائبا عن مقاطعة الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية، وفي نفس السنة عين عضوا في لجنة الحجز والمصادرة ورئيسا للجنة تعويض المستوطنين المتضررين من انتفاضة 1871م، ساهم بفعالية في وضع الملكية العقارية في الجزائر فكان عضوا مؤثرا في لجنة إعداد قانون الملكية العقارية بالجزائر الصادر سنة 1873 مات في قسنطينة سنة 1881م. ينظر: Narcisse

- Faucon, op.cit, pp 571- 577.

فريسة للمضاربين، وذلك بعد أن تحصلوا على سندات ملكية من قبل إدارة المصالح العقارية، فباعوا أراضيهم ليجدوا أنفسهم مبعدين⁽¹⁾، وفي فترة 1871-1895 م تم بناء 248 مركز استيطاني جديد، فبدأت سياسة طرد الجزائريين من أراضيهم وتحويل المناطق العسكرية إلى مناطق مدنية يتحكم فيها المستوطنون⁽²⁾. وفي الحقيقة كان قانون 26 جويلية 1873 م وسيلة لإخضاع جميع الممتلكات العقارية للقانون الفرنسي دون النظر إلى الأحكام القانونية والأعراف المحلية السائدة، ووسيلة أخرى لتدعيم الاستيطان⁽³⁾.

- قانون سناتوس كونسلت الصغير 28 أبريل 1887 م: إن هذا القانون الجديد ما هو إلا ترميم لقرار فارني، وتعود أسباب تعديل القانون وفق المشروع الذي صوتت عليه غرفة النواب بتاريخ 26 أبريل 1887 م وهي:

-إعادة النظر في التشريعات السابقة.

-وضع الملكية في الجزائر تحت سيادة القانون الفرنسي.

-الاعتراف والإشادة بالحقوق الفردية في الأراضي ذات الملكية الخاصة.

-تسهيل حصول الأوروبيين على أملاك إضافية.

-إصلاح قانون 1873 م⁽⁴⁾.

كما أن الخط الذي سار عليه الاستعمار الفرنسي في الجزائر كان يصر على إلزامية فرنسة الأراضي الجزائرية واستخلاص ملكيتها، ففرنسا أدركت منذ البداية أن الضمان الوحيد للاستيطان في الجزائر واستقرار المهاجرين الفرنسيين والأوروبيين فيها هو إنشاء الملكية الفردية⁽⁵⁾، وفتح قرار 26 جويلية 1873 م

(1)- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص362.

(2)- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص157.

(3)- عبد الحفيظ بن عبيدة، المرجع السابق، ص191.

(4)- محمد بليل، المرجع السابق، ص137-139.

(5)- بن عدة داهة، المرجع السابق، ص372.

أراضي العرش المتبقية أمام المستوطنين، كما شجع الجزائريين بحق امتلاك الأرض، وبأن كل عضو خاضع للشيوخ له الحق في بيع نصيبه من الآن فصاعداً.

- إبعاد القاضي المسلم عن كل عمليات العقار والمنقولات والنزاع حولها ليتكاف بها قاضي الصلح الفرنسي، فالهدف الرئيسي من هذا القانون هو فرنسة العقار الجزائري، وإخضاعه إلى التشريعات الاستعمارية الفرنسية وهناك أهداف أخرى:

- إجبار الجزائريين بمختلف الطرق والأساليب وإقناعهم بأن هذا القانون يخدم مصالحهم، ويقدم لهم سندات قانونية يستطيعون بواسطتها الاستقرار في أراضيهم وتطوير علاقاتهم الاجتماعية.

- كان المشرع الفرنسي ممثلاً في السيد "وراني" يحاول الحصول على أراضي العرش التي لازالت تمثل صلاصة القبيلة الجزائرية ووحدتها، وعرضها في السوق العقارية الفرنسية من أجل جلب رؤوس الأموال والشركات الكبرى وتشجيع هجرة الأوروبيين.

- توسيع التراب المدني على حساب التراب العسكري بهدف إنشاء البلديات والمراكز الاستيطانية وبالتالي التخلص من آثار قانون سناتوس كونسلت لسنة 1863 م⁽¹⁾.

قانون 16 فيفري 1897 م: الذي لا يمثل سوى تشريعاً يرمي إلى فرنسة أراضي تعود ملكيتها للفلاحين، وتعود أسبابه إلى التطبيقات السيئة للقوانين (1873-1887 م) وبطء عمليات الاستسقاء العام وارتفاع المصاريف الخاصة بالتقسيم والنزاعات القضائية وتكرار لجان التحقيق يضغط من الأوروبيين في أراضي الجزائريين بدون مراقبة.

ورغم أن قانون 16 فيفري 1897 م سمح بنفاذ الأوروبيين إلى الأراضي الملك والعرش في الجزائر بشكل سريع، وتحقيق إجراءات نقل الملكية، وتطور

(1) - محمد بليل، المرجع السابق، ص ص132، 133.

الاقتصاد الاستعماري في الجزائر من خلال الاهتمام بالزراعات التجارية، إلا أن القانون لم يحقق النتائج المطلوبة في مجال التعاملات العقارية بين المسلمين والأوروبيين لعوامل عديدة منها:

- فقدان الجزائريين الكثير من أراضيهم، وتحولوا إلى طبقة فلاحية فقيرة لا تستطيع الاندماج في سوق العقار الجزائري الذي كان يبحث عنه المشرع الفرنسي.

- حدوث مجاعات عديدة خلال سنوات 1893-1897 م.

- إخفاء الجزائريين لعقودهم السابقة والتحول إلى المعاملات التقليدية والعرفية.

- فشل مشروع عقد السجل العقاري خلال محاولاته السابقة بهدف تنظيم العقار وإعادة المحاولة من قبل بعض المهتمين⁽¹⁾.

الخاتمة

يعد الاحتلال الفرنسي للجزائر من أكبر النماذج الاستعمارية الاستيطانية في تاريخ الاستعمار الأوروبي، حيث عملت الإدارة الاستعمارية الفرنسية على إيجاد شعب فرنسي بالجزائر المستعمرة من خلال تشجيعها لحركة الاستيطان بعد مصادرة أراضي الجزائريين، معتمدة في ذلك مختلف الوسائل من تنظيم إداري وقوانين عقارية لإحلال الأوروبيين محل الجزائريين، وإخضاع الأغلبية الجزائرية للأقلية الأوروبية، ومصادرة أخصب الأراضي.

وعلى الرغم من الثورات التي قام بها الجزائريون طوال نصف القرن التاسع عشر لمقاومة سياسة الاستيطان في الجزائر إلا أن المحرث كان يساير البندقية، حيث ينتهي العسكري من مهمته ليخلفه المستوطن الفرنسي والأوروبي خاصة بحلول النظام الجمهوري الفرنسي لسنة 1871 م ، حيث عرفت فيها الجزائر المستعمرة تدفق المهاجرين الأوروبيين واستيلائهم على أراضي الجزائريين

(1) - محمد بليل، المرجع السابق، ص ص 150 - 153.

الفلاحية عن طريق فرنستها بإصدار تشريعات عقارية أحدثت تغييرات جذرية على الملكية العقارية في الجزائر المستعمرة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية

- (1) - أفلول فاطمة الزهراء وين محمود سارة، سياسة الاستيطان الفرنسي في الوسط الجزائري ما بين 1830-1914، مذكرة ماستر، إشراف: عبد القادر فكائر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2014-2015.
- (2) - بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830-1989، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
- (3) - بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881-1914، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، (د. س).
- (4) - بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.
- (5) - بن عبيدة عبد الحفيظ، إثبات الملكية العقارية والحقوق العينية العقارية في التشريع الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2004.
- (6) - بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط02، دار الغرب الاسلامي، بروت، لبنان، 2005.
- (7) - بوضرساية بوعزة، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19 م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، (د. س).
- (8) - بوعزيز يحيى، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

- (9) - تيرس سعاد، "قراءة في أهم التشريعات العقارية الاستعمارية الفرنسية خلال القرن التاسع عشر في الجزائر"، المجلة المغربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع 02، جامعة سيدي بلعباس، مكتبة الرشاد، الجزائر، 2010.
- (10) - حربي محمد، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصالح المتولي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.
- (11) - حرشوش كريمة، جرائم الجنرالات الفرنسيين ضد مقاومة الأمير عبد القادر في الجزائر من خلال أدبياتهم، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: منور صم، جامعة وهران، الجزائر، (د.س.).
- (12) - زقب عثمان، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ، إشراف: صالح لميش، جامعة باتنة، الجزائر، 2014-2015.
- (13) - زوزو عبد الحميد، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي 1837-1939، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، ج 01، 2005.
- (14) - سيساوي أحمد، البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث 1838-1871، أطروحة دكتوراه علوم، إشراف: كمال فيلاي، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2013-2014.
- (15) - شريط عبد الله، محمد مبارك الميلي، مختصر تاريخ الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
- (16) - طرشون نادية وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، دار هومة، الجزائر، 2007.
- (17) - عباد صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، الجزائر، 1999.

- (18)- عقاد صلاح، الجزائر المعاصرة، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1964.
- (19)- علوي عمار، الملكية والنظام العقاري في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2004، ص28.
- (20)- عميراي احميدة، السياسة الإدارية الفرنسية في الشرق الجزائري من خلال مشروع لويس بلانكي، المصادر، ع 06، الجزائر، 2002.
- (21)- عميراي احميده، "من سياسة الاستعمار في الجزائر بداية الاحتلال الفرنسي"، الذاكرة، ع 07، الجزائر، 2001.
- (22)- غربي الغالي، العدوان الفرنسي على الجزائر، الخلفيات والأبعاد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة الأول نوفمبر 1954، الجزائر، (د.س).
- (23)- مقلاتي عبد الله، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية 1830-1962، وزارة الثقافة، الجزائر، (د.س).

ثانيا: باللغة الأجنبية

- 24)- Albert Glorieux, la colonisation française, avec les indigènes algériens, rimenie, orientale Fontana et G°, rue d'Orléans, 29, Alger, 1900.
- 25)- M.E.de B, de la consolidation de la puissance française en Algérie, chamerot libraire, quai des augustins, 33, Paris, janvier 1841.
- 26)- M.Guynémer, situation des alsaciens, lorrains en Algérie, imprimerie générale des chememins de fer a chaix et gie, rue rergère, 20, près du boulevard montmartre, paris, 1873.

- 27) –Narcisse Faucon, le livre d’or de l’Algérie, challamel et cie éditeurs, Paris, 1889.
- 28)– Octave Teissier, Algérie, librairie de l.hachette et ^{ce} boulevard saint-germain, 77, paris, 1865.
- 29)– Un officier de l’armée d’ Afrique, colonisation de l’Algérie, al librairie, sociétaire, rue de Beaune, 2, et quai voltaire, 25, prés le pont, roya l. Paris, 1847.